

فصل

ينقل من الافادة اللفظية الى الافادة المعنوية ومنها الى الافادة الانشائية
 كذلك متعلق باستعماله اسم ويظهر انه لا فائدة له لرجوع من استعماله الى المعنى
 المركب وقد جعله المصنف كما تقوم نفس الاستقارة التمثيلية ثم رأت في الاطوار ما هو
 فسألته كيف يكون على سبيل الاستقارة وجعله استقارة عن شيع استعماله
 على سبيل التثنية او في معناه الاصلي ويرد عليه ان شيع استعماله على سبيل
 التثنية او في المعنى الاصلي غير خلاف في قسم الجواز المركب حتى يترز عنه
 بقوله كذلك فالوجه ان المراد به عدم التفسير اي متى فشك ذلك من غير
 تفسير تذكير وتثنية وافراد او نظية وجمعا ولم يرد من ههنا في المورد
 الاجل المضرب ولم يكثر الشك انما لا بما بعده اه فلو غير ذلك فان قلت هذا شكل
 بما اذا وقع التفسير بذكر لفظ بدل لفظ اخر مرادف له قلت المراد هنا على ما قرره
 من شيع المتعاقب تغيير سفة اللفظ من التذكير والتثنية والافراد والتثنية
 والجمع ويبدل على ذلك انه لا دخل لكون المثل استقارة في امتناع ما ذكره السائل بل هو
 باعتبار انه لا يكون غير اللفظ الذي صار متداول بينهم اه صنفه على القول
 ولهذا لا يكون له اسم الي مضارها جمع مضرب وهو الموضع الذي
 يضرب فيه المثل ويستعمل فيه لفظ المثل وهو المستقارة له اسم الي
 مؤردا وهي الامور المشبه بها اسم كما يقال للرجل قال وما ينبغي
 ان لا يلتبس عليك الفرق بين المثل والاشارة الى المثل كما في صنفه التي
 على لفظ الحكم فانه مأخوذ من المثل والاشارة اليه فلا يتحقق به الحكم بعد
 تغير الامثال اه بالصيغة صنفه التي الباطني في كاي في ذلك جليست
 بالمسجد قال المدايني ويروي عن الصنف مائة بالصيغة فكل من الباطني مقبول
 رواه ودراية اه فترجمه وفي الحفيد انه ذكر في الصحاح المثل بدون الباطني جعل الصنف
 منصوبا على الظرفية اه فلتخص ان في المثل تلك روايات لانه في الاصل
 لاملة هي رسوس بنت لقيط كانت تحت شيخ موسر فسالته الطلاق
 فطلقها فترجمت شادا فترجمتها شوا رسلت الي الشيخ تستقيم لينا فقال
 ذلك المثل فلما جمع الرسول واخبرها بما قال الشيخ من رب يدها في منكب
 زوجها هذا ومدقه خير منك ومن لبتك الكثير يعني في هذا الشاب الجليل مع
 التبع القليل المذوق اي المزوج بالماضينك ومن لبتك الكثير واذا ضرب

الصنف

الصنف لان نسواها الطلاق كان في الصنف اه فترجم مع بعض حرف
 في بيان الاستقارة بالكتابة اي على عهد المصنف معنويين اي ليس من اللفظ
 غير اطلاقه من تعريف الجواز لانه من عوارض اللفظ يستوي المعاني
 هذا الدليل لا ينبغي كون المورد فملا على حدة التهم الا ان يقال انه دليل الايراد
 لا هذا القيد له اسم التي يطلق عليها لفظ الاستقارة اي على طريقة الاشتراك
 اللفظي فلا يصح شي من اركان التثنية سوى المشبه يستزيد في جواب
 من يشبه الاسد فاخرجه بقوله ويدل عليه في اهل طول واما وجوب التحويل
 ما يقال هذا بيان في ما مر من التثنية من وجوب ذكر المشبه به ذكر المشبه به
 اي باقيا على معناه الحقيقي كذا قيل وهو لما يحتاج اليه اذا كان المراد ذكر لفظ
 المشبه به فان ارد ذكر نفس المشبه به فلا ان المذكور في التفسيرية المشبه وان
 كان بلفظ المشبه به وقد عرفت اي من تعريفه حيث قال والمراد هنا
 ما لم يكن على وجه الاستقارة الحقيقية والاستقارة بالكتابة والتحويل اسم
 بان يثبت كاي لان من البين ان اشياء خاصة الشيء لغيره يدل على انه
 الحق به ونزل منزلة امر مختص الاختصاص بالاضافة الي المشبه اه صنفه
 فالمراد باختصاصه بالمشبه به ان لا يعم المشبه من غير ان يكون هناك
 امر محقق اي لشيء كما في افعال الحية نشيت بفله من فانه ليس الحية افعال
 متحققة حسا او عقلا يطبق عليها لفظ الافكار اه سم وكتب ايضا ما ذهب
 لاحتراز عن الاستقارة الحقيقية اه سم اي على وجهه صاحب الكشاف
 في قربة المكينة او مكينا عنها اي واستقارة مكينا عنها اه اطول
 ولو ازمه تفسير في تسمية فيه ان التسمية بجمع استقارة
 بالكتابة او استقارة مكين عنها الاستقارة فقط ويجب بان اللفظ التسمية
 على صيغها فكانه قال فيهم جزء في التسمية بلا مناسبة خالفة عن
 المناسبة قد توجه بان التسمية بالاستقارة شبه ذلك الاثبات بالاستقارة
 في افعالها المشبه في جنس المشبه به اذ الفرضي ووجهها في الاطول بان
 استقارة الدلالة عليه ذكر لازم المشبه به وما هو وجه تلك الدلالة اذ التثنية
 اه قد استقر بالمعنى اللغوي ذلك الامر اي اثبات ذلك الامر وبه
 يكون كالمشبه به كما في المثال الاول الذي وقوله او قوامه كما في المثال الثاني الا ان